دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الموسوعة السياسية المعاصرة : (الحلقة 18)
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	الجمال، أحمد مختار
المجلد/العدد:	ع 147
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	خريف
الصفحات:	123 - 134
رقم MD:	98677
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الديمقراطية ، العلمانية ، الجماعات الإسلامية، الحركات الإسلامية ، الفكر العربي ، العالم العربي ، حقوق الإنسان ، الإصلاح السياسي ، الإصلاح الاقتصادي ، الصراع السياسي ، الأحزاب السياسية ، نظم الحكم ، الإصلاح الاجتماعي ، الثورات ، مصر ، تونس ، توريث الحكم ، الربيع العربي ، الدولة المدنية ، الملوك والحكام ، الاعتذار ، القانون الدولي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/98677

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الموسوعة السياسية المعاصرة

(الحلقة 18)

د. أحمد مختار الجمال

مفكر ودبلوماسي مصري

العلمانية Secularism

العلمانية هي دعوة لكي تؤسس الحياة على أسس العلم الوضعي والعقل بعيداً عن الدين الذي يتم فصله عن الدولة وحياة المجتمع. ومن هنا فإن الحركات الإسلامية تعتبر المسلم العلماني مرتداً وكافراً ولا ينتمي للإسلام، مع أنها ليست مكلفة بتكفير أحد. وقد تزاملت العلمانية مع الغرب ولم ينظر إليها من زاوية محايدة بحتة، بل ظلت متهمة بأنها وليدة الغرب والاستعمار والاحتلال، ومفروضة على المجتمعات العربية من قبل القوى الغربية ومن قبل النخب الحاكمة المتحالفة مع الغرب.

ويرى بعض العلماء أن المكونات الأساسية للنموذج العلماني قد جاءت من حضارات وسياقات ومفاهيم اجتماعية متنوعة المصادر، ويدللون على أن الغرب ليس هو المصدر الوحيد. صحيح أن العلمانية تطورت في السياق الغربي على وجه الخصوص ولكن أحد مصادرها كان الفكر الإسلامي من أيام ابن رشد كما سنرى بعد قليل. وعكست الأزمات والحلول والصراعات والمساومات السياسية والفكرية والنظرة الفلسفية وتوتر العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية. فقد نشأت العلمانية على وجه التحديد مع صلح وستفاليا الذي أوقف الحروب الدينية في أوروبا عام 1648، ثم تطور ليفصل الكنيسة عن الدولة. وأصبح تعريف العلمانية أنها الإيمان بإمكانية إصلاح أحوال الإنسان من خلال الطرق المادية دون التصدي للإيمان سواء بالقبول أو الرفض، على أساس أنه علاقة بين الخالق والمخلوق. ويقصد بهذا التعريف إعلان العلمانية الحياد تجاه الدين. كما

أن العلمانية الشاملة لا تتجسد فقط في المجال السياسي من خلال فصل الدين عن الدولة، وإنما في كل مجالات الحياة الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية.

وبالرغم من أن أوروبا اهتمت بالعلمانية وحرصت على تطبيقها عندما وجدت أنها جوهرية لإحراز التقدم والتحديث في المجتمع، إلا أنها انتشرت في كل بقاع العالم. وأصبحت العلمانية شأناً من شئون حياة البشر لا غنى عنها في ترتيب علاقة الدين بالشأن العام. فقد وضح أن العلمانية هي نتاج لتحولات عالمية قربت العالم بعضه ببعض من ناحية التاريخ والاجتماع والتقدم. كما أكدت العلمانية الحق في أن يتحرر الإنسان من الحكم الديني وأن يتمتع بالحق من التحرر من فرض الحكومة للدين على الناس داخل دولة محايدة في مسألة الإيمان. وهي تشير إلى الرأي بأن الأنشطة والقرارات الإنسانية وخاصة السياسية منها يجب ألا تكون منحازة بتأثير الدين. وفي العصر الحديث كان بعض رجال الدين المسيحي ينظرون إلى العلمانية على أنها معادية للمسيحية وأنها لا دينية تماماً كما تفعل الآن بعض الحركات والجماعات الإسلامية. ولكن في النصف الأخير من القرن العشرين بدأ رجال الدين المسيحي يدعون إلى "المسيحية العلمانية"، ويعترفون بأن العلمانية هي قاطرة التنمية والتقدم.

أما الحركات الإسلامية المتشددة المعاصرة التي تعتبر المسلم العلماني مرتداً وكافراً ولا ينتمي للإسلام، فهي تتجاهل عن عمد أن عدداً من الفلاسفة المسلمين وعلى رأسهم الفيلسوف العظيم ابن رشد كان أول من نادى بفصل الفلسفة عن السياسة ويعتبر من أوائل من دعا للعلمانية دون أن يسميها. وهناك بعض المفكرين الذين يرون أن علمانية الدولة ساعدت إلى حد كبير على حماية الدين من التدخل الحكومي كما دعمت العلمانية حركات سياسية مختلفة لأسباب متباينة.

ويرى بعض العلماء أن المكونات الأساسية للنموذج العلماني قد جاءت من حضارات وسياقات ومفاهيم اجتماعية متنوعة المصادر وأن الغرب ليس هو المصدر الوحيد، وإن كان استخدام المصطلح قد تم لأول مرة على يد الكاتب البريطاني جورج هولي أوك عام 1851 إلا أن الأفكار العامة الخاصة بحرية الفكر التي قامت عليها العلمانية وجدت على مر التاريخ. فقد استمدت العلمانية جذورها من الفلاسفة الإغريق والرومان على وجه الخصوص ومن المفكرين

المسلمين في العصور الوسطى ومن مفكري التنوير مثل فولتير وسبينوزا وجون لوك وتوماس جيفرسون ومن المفكرين المعاصرين مثل برتراند راسل.

وقد وضح أن العلمانية هي نتاج لتحولات عالمية قربت العالم بعضه ببعض من ناحية التاريخ والاجتماع والتقدم. كما أكدت العلمانية الحق في أن يتحرر الإنسان من الحكم الديني وأن يتمتع بالحق من التحرر من فرض الحكومة للدين على الناس داخل دولة محايدة في مسألة الإيمان. وهي تشير إلى الرأي بأن الأنشطة والقرارات الإنسانية وخاصة السياسية منها يجب ألا تكون منحازة بتأثير الدين.

وتظل العلمانية واحداً من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل في الفكر العربي المعاصر. وربما لم ينقطع النقاش حولها – ولا يتوقع له أن ينقطع – منذ حدث احتكاك بين العالم العربي والقوى الغربية، أولاً بالاحتلال، ثم بعد الاستقلال بعلاقات دبلوماسية طبيعية، ثم بالمطالبة بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية وتطبيق الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ثم بعد ذلك بالتدخل العسكري السافر بحجة مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتتعثر الحركات الإسلامية حالياً وهي في صراع بين الدخول في المعترك السياسي بأحزاب مدنية وبين الدعوة والإرشاد ومقاومة فصل السياسة عن الدين معتمدين على قطاعات من الشعب المتدين الذي يعاني من الفقر والتهميش ويرى في الدين خلاصه. ولكن ثبت أن العلمانية لا تعادي الدين وليست حركة ملحدة كافرة لا طبقاً للتعاليم الإسلامية أو المسيحية، وأن اتهام الحركات الإسلامية لها بالزندقة هو تكتيك سياسي لخوف هذه الحركات من أن تطبق العلمانية وتوقف الخلط بين الدين، الذي هو مقدس وأبدي، وبين السياسية التي هي دنيوية وعملية وقد تستخدم أساليب في المنافسات الحزبية يجب أن ينأى عنها أي دين.

❖ ❖ ❖

التغيير Change

منذ بدء الخليقة ومعظم الناس تصبو للتغيير الذي يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الإنسان وعدم الرضا عن الوضع الراهن الأسن الذي يتكرر كل يوم، والذي يكون استمراره لصالح فئة مستفيدة من الشعب على حساب الأغلبية. ولكن مجرد الرغبة في التغيير لا تؤدي إلى حدوثه. فالأشياء لا تدرك بمجرد التمني، فلابد أن تكون الرغبة في التغيير كامنة في النفس ومستقرة حتى يمكن أن يتحول التمني إلى فعل. ولا يمكن أن تقنع الآخرين بالتغيير إذا لم تكن أنت مقتنعاً به مائة في المائة. وتقول الآية الكريمة (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ). ومع هذا فإن هناك بعض الناس الذين يخافون من التغيير ومن عواقبه ويفضلون الأمر الواقع مهما كان مريراً لأنه يحقق لهم استقراراً زائفاً ويقيم هزات هم في غنى عنها. كما أن هناك قلة متنفذة ترفض التغيير بشدة لأنها سعيدة بالأمر الواقع الذي يوفر لها السلطة والجاه والمال، ولهذا فإن هؤلاء يقفون ضد التغيير لأنه لن يكون في مصلحتهم. كما أن الشيوخ على عكس الشباب يميلون إلى عدم التغيير للخوف على مناصبهم التي يشغلونها منذ فترة طويلة كأنهم مخلدون، وهم يتوجسون من المستقبل ويفضلون البقاء على ما يعرفونه ويألفونه.

وإذا استقر الأمر على التغيير الذي يعني انتقال المجتمع من حالة اجتماعية قائمة ومتردية إلى حالة اجتماعية جديدة أفضل، فلابد من وضع استراتيجية واضحة لما سيكون عليه التغيير وكيفية تنفيذه والعقبات التي يمكن أن تقابله وكيفية التغلب عليها. وتكون الضرورة ملحة لعمل ذلك إذا كان التغيير سيشمل حركات أو أحزاباً أو حكومات أو دولاً. وفي هذه الحالة يتطلب الأمر إجراء بحوث ودراسات تشمل التجارب السابقة التي قام بها آخرون وتقييماً بموضوعية للتعرف على أسباب نجاحها أو فشلها. كما تشمل المهارات والمواهب والقدرات التي يجب أن تتوفر من أجل إنجاح التغيير وعدم توقفه في حالة البدء فيه.

ويتم التغيير إما بشكل سلمي لا يستخدم فيه العنف أو الترهيب أو القسر أو القمع، وإما بشكل غير رسمي وتستخدم فيه كل أنواع العنف والردع مع وجود القوة الكافية التي يمكن استخدامها عند الضرورة. ولكن في الحالتين لابد من توفر إرادة جماعية بالتغيير تشمل غالبية المجتمع، فيما عدا بالطبع الفئات التي ترى مصلحتها في عدم التغيير. وفي هذه الحالة فإن المطالبة

بالتغيير تشمل كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والقضائية والدينية والبدء من جديد على أسس جديدة طبقاً لمعايير مستحدثة حتى يحقق التغيير الغرض منه. ويجب أن يكون التغيير إلى الأمام ويحقق طموحات الشعب ويرتقي بمستوياته، أما إذا حدث العكس بمعنى أن التغيير هنا يقصد به الارتداد للوراء والتخلف فهو عادة يكون بين فئة محدودة ولا يلقى استجابة شعبية عامة، لأنه لا يمثل إلا فئة محدودة التفكير والثقافة، وتعيش على تصورات وهمية من أن الماضي كان أفضل من الحاضر ولابد من العودة إليه، متجاهلة التطور الهائل في كل مناحي الحياة.

والتغيير في حد ذاته يتضمن المحاسبة وربما المحاكمة لمن تسبب في انهيار الأوضاع وبقائها في حالة آسنة، لأن ذلك عادة يكون لمصلحة فئة صغيرة مسيطرة حاكمة مستغلة أقدمت على ممارسات فاسدة وغير قانونية من أجل التسلط والتربح بطرق ملتوية، ومقاومة أية محاولات للتغيير بدعاوى كاذبة بأن الحال لا يمكن أن يكون أفضل مما هو قائم. وأن الأفضل أن تتحسن الأوضاع ببطء وبالتدريج في ظل الاستقرار والأمان وبعيداً عن الهزات المدمرة والتوتر والاحتقان. وعادة تلجأ الفئة المستغلة وأعوانها على المقاومة السافرة أو المستترة لأي محاولات للتغيير وتستغل كل ما في وسعها لإقناع الشعب بأن التغيير حرام ومؤذ ومدمر وأنه رجس من عمل الشيطان لابد من اجتنابه. وعادة ما تقدم حوافز شكلية أو تستخدم الرشوة والمكافآت والوعود لكسر إرادة التغيير.

وهناك نوعان من التغيير: التغيير الكلي والتغيير الجزئي، والأول يشمل تغيير النظام الحاكم بأسره بمعنى الإطاحة به ولا سيما إذا كان على رأسه حاكم مستبد، وكانت الديكتاتورية والفساد والمحسوبية وتكميم الأفواه والعنف هي السمات المسيطرة في الحكم. أما التغيير الجزئي فهو الذي يشمل قطاعاً واحد أو أكثر من التغيير في النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية ولا يكون شاملاً لكل قطاعات الدولة، ولا يمس جوهر النظام. ولكن في التغيير الكلي لا يقتصر الأمر على القضاء على النظام القائم وإنما لابد أن تكون هناك خطة أو إستراتيجية محددة لتحقيق التغيير، والتخلص من العناصر التي تقف في وجه التغيير وكذلك أية معوقات قانونية أو بيروقراطية أو حتى في العادات والسلوكيات. فالهدف من التغيير هنا ليس التغيير في حد ذاته وإنما تحسين الأحوال والانطلاق من أجل مزيد من الرفاهية للشعب، بكل فئاته وليس الاقتصار على فئة محظوظة واحدة.

وباختصار يقضي التغيير على كل مظاهر الفساد والإفساد في الدولة ويبدأ صفحة جديدة مختلفة تركز على الإصلاح والتنمية في جو من الشفافية والمساءلة.

وفي الثورات التي هبت في تونس ومصر ثم امتدت إلى دول عربية أخرى فيما سمي "بالربيع العربي"، وحسمت بقلب نظام الحكم بهروب رئيس الدولة أو محاكمته، ظهرت تساؤلات في الشارع السياسي عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الإسلام السياسي في تونس ومصر وغيرها نتيجة القلاقل المستمرة. وبالرغم من احتمال أن يكون للإسلام تأثير في الحكومات التي أعقبت الثورات، إلا أن بعض الباحثين المتخصصين يرون أن الشعب سيكون حريصاً على السماح على عدم تذويب الحدود السياسية والدينية. فهناك تجارب فاشلة أثرت في الجماهير عندما ذابت هذه الحدود كما حدث في إيران والسودان. وبينما ينظر إلى التجربة في تركيا في ظل حكم حزب العدالة على أنها مثال يحتذى، إلا أن التجربة لم تحسم بعد ومازالت هناك تجاذبات بين فئات الشعب ومؤسساته ومن غير الواضح كيف سيترجم ذلك إلى سياقات وطنية محددة.

والتغيير السياسي يعني في الواقع أنه مهما كان شكل الحكومة القائمة، فهي إن افتقرت إلى القدرة على الحكم فلابد من إحداث تغييرات تقوم بها إدارة جديدة. والتغيير يؤدي إلى إثارة الاهتمام بالقضايا الهامة بحيث يمكن للشعب المطالبة باتخاذ إجراءات بشأنها.

ونظرية التغيير هي أيضاً الإعراب عن المعتقدات والافتراضات التي توجه استراتيجية لتقديم الخدمة والتي تعتبر هامة لإحداث التغيير والتحسين. ولنظرية التغيير مكونان رئيسيان: الأول يشمل تصور وتنفيذ الأطر الهامة الثلاثة للنظرية وهذه الأطر تحدد السكان الذين تخدمهم، والإستراتيجيات التي ستحقق المخرجات المطلوبة، والمخرجات بمعنى ما الذي تنوي تحقيقه. والمكون الثاني لنظرية التغيير يشمل محاولة فهم العلاقات بين العناصر الرئيسية الثلاثة والتعبير عن هذه العلاقات بوضوح.

وتساعد نظريات التغيير على تحويل المهتمين بجمع المعلومات بسلبية، إلى مستخدمين نشطين للمعلومات من أجل التخطيط لنظام جديد وتقديم خدمات جديدة لفئات أوسع في المجتمع كانت مهمشة بحكم خفوت صوتها. كما تساعد هذه النظريات القائمين على النظام والبرنامج ليفهموا بشكل أفضل نوع تقييم المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات يوماً بعد يوم.

كما أن نظريات التغيير تسهل فهم الرابطة بين الإستراتيجيات وتحقيق المخرجات، والمساعدة في تنفيذ الإستراتيجيات وفهم الافتراضات والتوقعات التي ترشد اتخاذ القرارات والأفعال والإنجازات الناتجة عنهما. بمعنى أن التغيير لا يمكن أن يتم بشكل مرتجل.

❖ ❖ ❖

الاعتذار والأسف (في القانون الدولي) Apology & Regret (In International Law)

الفرق بين الاعتذار والأسف كبير ومهم على عكس ما يرى البعض، حتى المتخصصين منهم. ولم يظهر مثل هذا الفرق في أماكن عديدة إلا مؤخراً مع وقوع مستجدات على المسرح السياسي. مثلاً رفضت إسرائيل أن تعتذر لتركيا على قتل رعاياها الذين كانوا على ظهر أسطول الحرية وهي في طريقها لفك الحصار عن غزة. واكتفت إسرائيل بإعراب وزير دفاعها باراك عن الأسف للحكومة المصرية على قتل ضابط وبعض الجنود داخل الحدود المصرية عند رفح في شهر أغسطس 2010 عند مطاردة متسللين فلسطينيين قاموا بعملية فدائية ضد أتوبيس وسيارتين في إيلات نتج عنها بعض القتلى والجرحة وهربوا إلى الأراضي المصرية. وعند إسقاط طائرة استطلاع أمريكية في الصين رفض الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش طلب الحكومة الصينية الاعتذار، ولكنه اكتفى بالإعراب عن أسفه العميق.

فما هو الفرق بين الاعتذار والأسف، علماً بأن معظم الناس يخلطون بينهما. إن تعريف الاعتذار يشمل اعترافاً بالخطأ من جانب المعتذر. والاعتذار يعني أن يتكلف المخطئ قانوناً بدفع التعويضات اللازمة لتصحيح الخطأ. ولهذا لو كان الرئيس الأمريكي جورج بوش أو وزير الدفاع الإسرائيلي باراك اعتذرا فمعنى ذلك الاعتراف بالمسئولية ودفع التعويضات طبقاً للقانون الدولي، مع ما يتضمنه ذلك من إحراج. أما الإعراب عن الأسف فهو تعبير عن أن ما حدث ما كان يجب أن يحدث، بدون التسليم بالخطأ. وتعتبر إسرائيل ضليعة في هذا الموضوع، فهي استطاعت أن تجبر ألمانيا على الاعتذار عما ارتكبه النازي في حق اليهود، وحصولاً على أموال طائلة كتعويضات، وفعل نفس الشيء معمر القذافي عندما اعتذر عن تفجير طائرة مدنية ودفع مليارات الدولارات لأهالي

الضحايا. بينما تصر اليابان على عدم الاعتذار عن المعاملة الوحشية لجنودها عند احتلال بعض دول جنوب شرق آسيا، وتصر الولايات المتحدة على عدم الاعتذار عن قصف مدينتي هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية، لأول مرة في التاريخ.

وفي حديث لي بعد اجتماع في المجلس المصري للشئون الخارجية، مع أستاذ للقانون الدولي أكد أنه لا يوجد فرق في القانون الدولي بين الاعتذار والأسف لأن كلاً منهما تعبير عن الاعتراف بالخطأ والندم عليه. بينما أكد السفراء الحاضرون على أن الفرق كبير جداً بينهما. وعلى أي حال حسم وزير الدفاع الإسرائيلي باراك الأمر بقوله حرفياً: "إن إسرائيل لم تعتذر وأنا أيضاً لم أعتذر رسمياً ولكن ما حدث هو أنني أعربت فقط عن أسفي لفقد حياة الإنسان نتيجة لخطأ عسكري للقوات الإسرائيلية المرابطة على الحدود المصرية". ويقول أحد علماء السياسة الأمريكيين: "إن اعتذارك عن أشياء ارتكبتها وأحدثت أضراراً معناه أنك ترفع الراية البيضاء". ومن الواضح أن هذا العالم الأمريكي قد استبعد "الأسف" عن السياق. ويرى البعض أن رفع الراية البيضاء (الاعتذار) يرمز إلى الانسحاب والهزيمة والضعف. ولكن العالم الأمريكي ينفي تماماً أنه دليل على الضعف، ويؤكد بأن من لديه الشجاعة على إعلان الاعتذار الصادق بإنه يخفف تماماً من غضب الطرف الآخر إلى حد كبير.

وقد أثار الاعتذار أسئلة عديدة إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى أهميته في سياق القانون الدولي وحتى بين الأفراد. مثال ذلك: ماذا نعني بالاعتذار؟ مدى شيوع استخدام الاعتذار في توجيه الممارسة الدبلوماسية؟ وما هي بعض الأمثلة الحديثة عن مثل هذه الاعتذارات؟، وهل يمكن أن تؤثر الاعتذارات على تطور القانون الدولي؟، وما نتائج ذلك؟، وهل دور الاعتذار في العلاقات الدولية هو نفس الدور بين الأفراد أو في سياقات أخرى؟، ولماذا تعتذر الحكومات أو ترفض الاعتذار؟، هل الانتشار حالياً لاعتذارات الحكومات بسبب أعمال ظلم وقعت تاريخياً توحي بأن الاعتذارات يمكن أن تلعب هذه الأيام دوراً هاماً في كيف تتعامل الحكومات مع الأنواع السائدة من المشكلات الدبلوماسية والاختلافات الدولية على حد سواء؟، هل يستحق الاعتذار دوراً أكثر أهمية في آليات حسم النزاعات الدولية؟، وأخيراً ما هو تقريباً الدور المستقبلي للاعتذار في حسم الحوادث الدولية والمظالم والنزاعات؟.

على أي حال فإنه ثبت أن الاعتذار الذي يتم بأمانة والتزام هو شكل مؤثر من أشكال حسم النزاعات عبر الثقافات. ومن الممكن تجنب كثير من الدعاوى القضائية تماماً إذا اعتذر المسيء لصاحب الحق. وبصرف النظر عن الحقوق والأخطاء التي تتعلق بأي موقف فإنه يمكن إدراك أن هناك حاجة ملحة للقضاء على الخلافات الاجتماعية باللجوء إلى الاعتذار وليس إبداء الأسف أو الدفاع عن النفس أو المبررات أو رفع القضايا. فالاعتذار الكامل والمخلص في حد ذاته قادر على توفير المصالحة.

أما الأسف فهو رد فعل عقلاني وأحياناً وجداني لنتائج غير مقصودة ومكلفة في الغالب لحدث أو فعل ما. والأسف الذي يكشف مشاعر الندم مقصود به أن يعالج عواقب أعمال سيئة قام بها أفراد أو حكومات ثم تمنوا لو كانوا لم يقوموا بها، أو أعمال طيبة لم يقوموا بها وتمنوا لو أنهم قاموا بها، ونحن نشعر بالأسف من نتائج هفوات صغيرة أو أخطاء، ولو أتيح لنا الخيار للرجوع في القرار، لكنا قد قررنا على الأرجح أن نتحكم فيها بما فيه الكفاية أو أفعال تمت عن عمد لأسباب منطقية ولكنها أتت بنتائج غير مقصودة.

ونحن نقدر الدور الحيوي الذي يلعبه الإعراب عن الأسف في حياتنا اليومية، لابد أن نعلم أن الأسف يساعد على فهم الاختلافات بين الأخطاء التي نرتكبها ومشاعر الأسف التي نقدمها نتيجة لذلك. والشخص الذي يرفض أن يعرب عن أسفه ويرفض الاعتذار، عن خطأ جسيم ارتكبه، خوفاً من أن يؤثر ذلك على هيبته وكرامته هو شخص متضخم الذات ويحتاج إلى علاج نفسي.

❖ ❖ ❖

الدولة المدنية Civil State

الحوار الدائر حول الدولة المدنية والدولة الدينية، ليس مقصوراً على العالم العربي، الذي شهد ثورات شعبية في الأواني الأخيرة. فقد شهد العالم وخاصة في أوروبا وأمريكا هذا الحوار واستقر على اختيار الدولة المدنية والتي على يديها استطاعت الدول أن تحقق الرخاء لشعوبها وتنتشلهم من الفقر والتخلف ومن سطوة الكهنوت المسيحي الذي حكم بالحديد والنار وحرق معارضيه كما حرق

كتبهم وإن لم يستطع أن يسيطر على أفكارهم أو يكسر إرادتهم، إلى أن اضطر إلى الاستسلام بعد حروب طاحنة، ونرجو الله أن يحمي عالمنا العربي من شر الحروب الأهلية.

ويرى الفيلسوف البريطاني جون لوك (1632 – 1704) أن الحكومة المدنية هي نتيجة لدخول الشعب في العقد الاجتماعي، كما يعتقد أن كل أفراد الشعب لهم الحق في الحياة والحرية والملكية. ومصطلح مدني هنا هو عكس عسكري، ويرتبط بالحياة المدنية التي يسيرها أشخاص ليسوا أعضاء عاملين في القوات المسلحة. كما أن المجتمع المدني يتكون من مجموعة من العلاقات الاجتماعية التطوعية والمنظمات المدنية والاجتماعية والمؤسسات التي تشكل أساس المجتمع، وذلك على عكس المؤسسات التجارية التي تبغى الربح وتعمل في الأسواق، وكذلك المنظمات الإجرامية مثل المافيا (الجريمة المنظمة). وتؤلف الدولة والأسواق والمجتمع المدني مجمل المجتمع، كما أن العلاقات بين هذه المكونات يحدد طبيعة المجتمع وهيكله.

وقد حصل العالم الاقتصادي الأمريكي جيمس بوكنان على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لأنه وضع الأسس الدستورية والتعاقدية لنظرية اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية. وقد رفض فكرة أن الدولة متفوقة في الحكمة على أفراد الشعب كما رأى أن الدستور يقصد به أن يستخدم لأجيال من المواطنين، لهذا لابد أن يكون الدستور قادراً على أن يكيف نفسه مع قرارات اقتصادية برجماتية تمس حياة هؤلاء المواطنين. وعلى الدستور أيضاً أن يوازن بين مصالح الدولة والمجتمع وبين مصالح الأفراد وحقوقهم الدستورية في الحرية الشخصية وسعادة الإنسان.

ويستخدم معظم الباحثين الحكومة المدنية مرادفاً للحكومة الإنسانية على عكس الحكومة المقدسة أو الدينية على أساس أن الله هو الخالق والحاكم، ولكن كل الشرور التي تعاني منها الإنسانية نشأت نتيجة لفشل الإنسان في المحافظة على نقاء السلطة. لهذا يجب أن يحظر قيام الأحزاب على أسس دينية أو فئوية ولا يجب استخدام لافتات أو رموز دينية في الدعاية الانتخابية لأن في هذا استغلالاً للمشاعر الدينية عند الناس لأغراض حزبية دنيوية.

ويستخدم مصطلح الدولة أو الحكومة المدنية بمعنى الحكومة الإنسانية، على عكس الحكومة المقدسة أو الدينية. يقول عالم جليل في أبلغ وأدق دفاع عن الدولة المدنية: كانت الدولة الإسلامية

حتى بداية العصور الحديثة هي الدولة الوحيدة في العالم التي وفرت الحماية والرعاية للأقليات من الأديان السماوية الأخرى. والنبي الكريم يقول "لا تجتمع أمتي على خطأ". فالسلطة هي للأمة، ورأي الشعب هو الفصل. وهذه هي الديمقراطية بمفهومها الحديث، وهي أيضاً ما يعرف بالحكومة المدنية.

وبينما لم يكن من المتصور أن تعيش جالية مسلمة في أوروبا حتى العصر الحديث، كانت دولة الإسلام تحفل بأهل الذمة، وكثيراً ما كان وزراء وكتاب الخلفاء والسلاطين من المسيحيين واليهود. ولم يعرف الإسلام كهانة أو تسلطاً لعلماء الدين، وليس هناك من وسيط بين العباد وربهم. هناك حقاً علماء تفقهوا في الدين، كما في كل العلوم، ولكن ليس هناك كهنوت في الإسلام. ومن هنا تعددت المذاهب، ولكل مجتهد نصيب. فالدولة الدينية مفهوم غريب على الإسلام، وهو ما أكدت فضيلة شيخ الأزهر في حوار حديث له (الأهرام 15 أبريل 2011).

ويواصل العالم الجليل د. حازم البشري أطروحته فيقول إن الجميع بشر يخطئ ويصيب، وليس لأحد عصمة فوق البشر، ونبي الإسلام ليس استثناء، (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ). وإذا كانت ممارسة الحكم بطبيعتها هي عمل سياسي مدني، فإن ذلك لم يمنع من محاولة الحكام والملوك في أحيان كثيرة إضفاء صبغة دينية على حكمهم، بمقولة أنهم يحكمون "بتفويض إلهي" أو ما أسموه الحق الإلهي للملوك، كما حدث في معظم الممالك الأوروبية حتى قيام الثورة الفرنسية، أو عندما أطلق بعض خلفاء العباسيين على أنفسهم أنهم "ظل الله في الأرض". وكما حاول الملك السابق فاروق أن يتم تتويجه بمعرفة الجامع الأزهر بإيحاء من الداهية أحمد حسنين، ولكن الزعيم مصطفى النحاس رفض وتم تتويج فاروق في البرلمان وفقاً للدستور.

وإذا كان الملوك والحكام قد حاولوا أن يضفوا طابعاً دينياً على ملكهم، فإن رجال الدين بدورهم لم يتقاعسوا، في مختلف العصور عن محاولة فرض الوصاية الدينية على الملوك والحكام. وقد نافست الكنيسة الملوك على السلطة، ودخلت معهم في حروب طاحنة. وكما كان اختلاط السياسة بالمال مفسداً للأمرين، فإن اختلاط السياسة بالدين إفساد لهما معاً كذلك.

ويؤكد العالم الجليل أن الدولة المدنية لا تعني أنها دولة تعادي الأديان، بل إنها على العكس تحمي الأديان وتعمل على احترام حرياتها واستقلالها، ولكنها ترفض أن يتمتع الحكم والحكام بقدسية دينية أو حصانة شرعية، فالحكم عمل بشري، يخطئ القائمون عليه ويصيبون، ويتحملون مسئولية أفعالهم أمام الشعب.

والدين هو حق الشعوب وليس أداة في يد رجال السياسة يستخدمونه أحياناً، ويسيئون استخدامه أحياناً أخرى، لأهواء السياسة. فالدولة المدنية تحمي السياسة من سيطرة رجال الدين أو الحركات الإسلامية باسم العقيدة، ولكنها تحمي الأديان أيضاً من استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية. ولا يتصور كما لا يقبل أن تأمر الدولة بما يخالف الشرائع السماوية، أو تفرض على الأفراد ما يتعارض مع معتقداتهم الدينية. وتقتصر الدولة على ممارسة الأعمال السياسية حيث تتحمل مسئولية أعمالها أمام ممثلي الشعب دون أن تتخفى وراء ستار ديني يحميها من مسئولية أفعالها، فالهدف هو إقامة دولة مدنية تحمي حرية العقائد السماوية، ولكنها تحكم باسم السياسة وتتحمل مسئوليتها دون قداسة أو حصانة.